ملحـــق

الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء في دول العالم الثالث(*)

تقـــديم

جرى العرف بين علماء النفس على اعتبار أن كفاءة الأداء تستوجب المسئولية الأخلاقية عند ممارسة العلاج النفسى (هكذا الحال فى الدستور الأخلاقى لعلماء النفس الصادر عن جمعية علم النفس الأمريكية APA 1953). وقلما يتحدث الزملاء عن « كفاءة الأداء » كمشكلة أخلاقية عند ممارسة البحث العلمى الأساسى أو التطبيقى على حد سواء .

إلا أن المنطلق فى هذا المقال هو أن الظروف التى يعيش ويعمل فى ظلها العلماء (بمن فيهم من المتخصصين فى العلوم النفسية) فى دول العالم الثالث ، تقضى بأن تكون الكفاءة التى يجرى بها العالم بحوثه محل مساءلة أخلاقية .

الكفاءة العلمية مسألة أخلاقية ؛ السبب ، والماهية ، والسياق

١ - تنشأ المسئولية الأخلاقية المترتبة على كفاءة الباحث فى إجرائه بحوثه العلمية بمجرد أن يعى ذاته كباحث أو كعالم ، وبمجرد أن يخطو الخطوة الأولى نحو

(*) كانت الكتابة لهذا الملحق فى أوائل سنة ١٩٨٥ للإسهام به فى « الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى » المنعقدة فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى المدة من ٤-٦ يونية سنة ١٩٨٥ . ثم أعدنا النظر فيه وأدخلنا بعض التعديلات على النص الأصلى فى أواخر

سنة ١٩٨٧ ، وألقى المقال بصورته المعدلة فى المؤتمر السنوى الرابع لعلم النفس المنعقـــد فى المدة من ٢٥ – ٢٧ يناير سنة ١٩٨٨ بكلية الآداب ، جامعة عين شمس .

العضوية فى مجتمع العلماء (سواء بالتقدم بطلب العضوية فى جمعية علمية تحدد هويته ، أو بادعاء الحق فى التعبير عن فكره من خلال أحد المنابر العلمية كالدوريات المتخصصة ، أو جلسات المؤتمرات ، أو بالالتحاق عضوا عاملا فى هيئات أو مراكز البحوث ، أو بالالتحاق بإحدى وظائف هيئات التدريس فى الجامعات ، أو بالتقدم للحصول على إحدى المنح العلمية .. إلخ) .

عندئذ تنشأ مسئوليتان ، كلتاهما ذات طبيعة أخلاقية :

الأولى : مسئولية نحو مجتمع العلماء (علماء التخصص ، والعلماء بوجه عام) .

والثانية : نحو المجتمع العريض ، وهو المجتمـــع الذى يدفع له أجر نشاطه العلمى (حيث إنه يكاد يكون من المحال فى العصر الحديث أن يتفرغ العالم لأداء بحوثه على نفقته الخاصة) .

٢ – والمقصود بالمسئولية الأخلاقية الالتزام بقواعد السلوك المنشورة صراحة ، والمتفاهم عليها ضمنا ، داخل الجماعة التى يكتسب الشخص العضوية فيها . ويمكن اعتبار هذا القول حدا أدنى للتعريف الإجرائى المطلوب فى حالتنا التى نحن بصددها ، بدليل أن عدم الالتزام بهذه القواعد يستتبع سلسلة من العقوبات أقصاها الفصل من الجماعة (وهو ما تمارسه فعلا جمعيات علم النفس فى عدد من المجتمعات المتقدمة ، وتنشر قوائم بأسماء المفصولين من حين لآخر) .

٣ – مع التسليم بترتيب المسئولية الأخلاقية على الكفاءة البحثية للباحث فى جميع المجتمعات ، فإن هذه المسئولية تتضاعف فى حالة علماء المجتمعات النامية ، وذلك للأسباب التالية :

(أ) لأن هذه المجتمعات تحتاج بشدة إلى التطبيقات العلمية « المناسبة » ، وهذه فى حالة العلوم السلوكية قلما تصدر ، أو يمكن أن تصدر ، إلا عن العلماء أبناء الوطن .

(ب) لأن هذه المجتمعات النامية لا تستطيع أن تتحمل نسبة « الفاقد » من الأموال والطاقة والوقت فى « بحوث قليلة الجدوى » ، وهو ما يمكن أن تتحمله المجتمعات المتقدمة دون أن تضار كثيرا . وبعبارة أخرى : إن عواقب هامش الفاقد من هذا القبيل فى المجتمعات النامية وخيمة .

(جـ) ولأن أبناء هذه المجتمعات محتاجون إلى أن يؤمنوا بقيمة العلم بوجه عام لترشيد مستقبل أوطانهم فى جميع دروب الحياة ، ومن بين العناصر اللازمة لدعم هذا الإيمان أن يغلب على سيرة العلم والعلماء صفة الأخلاقية .

مواضع المسئولية الأخلاقية المتعلقة بالكفاءة العلمية للباحث

١ – اختيار « المشكلة » موضوع البحث

فى المجتمعات المتقدمة ، يجيز الباحثون لأنفسهم حريات كثيرة فى اختيار المشكلات التى يتناولونها بالبحث . وقد يكون الأساس فى الاختيار هو كون المشكلة مرتبطة ارتباطا ما بالمجال الذى ينال منحا بحثية من إحدى المؤسسات . وقد يكون الأساس هو مجرد ارتباطها – بصورة ما – بمشروعات الأستاذ البحثية . وقد يكون هو طرافتها من وجهة نظر الباحث ؛ بمعنى أن هذه المشكلة لم يتعرض لدراستها دارس من قبل . ولا تثير هذه الاختيارات جميعا مساءلة أخلاقية ذات وزن .

أما فى المجتمعات النامية فثمة مسئولية أخلاقية ملقاة على عاتق العلماء ، مؤداها أن المشكلات التى يختارونها لتكون موضوعا لبحوثهم يجب ، أولا وقبل كل شىء ، أن تكون مشكلات لها وزن أو دلالة .. بعبارة أخرى : يجب أن تكون لها علاقة واضحة بمجال رحب من مجالات النشاط العلمى أو الاجتماعى .

ولا يعنى ذلك ضرورة أن تكون مشكلة البحث ذات مرام تطبيقية نفعية مباشرة وواضحة كما أشاعت ذلك بعض الدوائر العلمية المسيسة فى مجتمعنا المصرى فى وقت من الأوقات . ولا يعنى الالتزام بأن يكون اسم المشكلة أو عنوانها ذا رنين ضخم كما لا نزال نجد عند كثير من الزملاء . كذلك لا يعنى هذا أن أمام الباحث

قائمة جاهزة يستطيع أن يختار منها المشكلات ذات الدلالة ويترك ما عداها . وكذلك لا يعنى أن يملى عليه أحد ما ينبغى لـه أن يختار وما لا ينبغى لـه أن يدرس ، ولكن يعنى فقط أن يكون الباحث ، وهو يختار مشكلته ، على بينة من وزنها ومعناها ، وهذا يقتضيه أن يشحذ وعيه بحيث يتمكن بفضل هذا الوعى من رؤية المشكلة وسط شبكة من العلاقات متسعة الرقعة : علاقات بعالم المنهج ، والموضوع ، والتطبيق . وبقدر ما تكون الرؤية واضحة لعقله هو ، وبقدر استطاعته أن يقدمها (أى يقدم الرؤية) واضحة ومقنعة لعالم المتخصصين ، ومن يتوقع « أن يهمهم الأمر » ، يكون تبرير إنفاق عناصر الوقت والجهد والمال التى سوف ينفقها فى بحث هذه المشكلة وإيجاد الحل أو الحلول المناسبة لها .

ومن ثم نستطيع أن نتصور كيف أن المشكلة الواحدة نفسها قد تبدو فى نظر أحد الباحثين مشكلة عقيمة ؛ أى مقطوعة الصلات بأى مجال رحب ، على حين يراها باحث آخر على أنها شديدة الخصوبة . وفى هذه الحالة يقضى الالتزام بالمسئولية الأخلاقية بأن يتخلى عنها العالم الأول ، فى حين يعنى بالنظر فيها العالم الثانى . ها هنا يقوم الحكم الأخلاقى على نسبية الرؤية ، ومع ذلك فهذه النسبية ليست بغير حدود ؛ لأن كثيرا من المشكلات تكون واضحة الدلالة لأهل العلم وأهل الاختصاص بوجه عام .

وكل العلماء معرضون لهذه المواقف ، وكثير من المشكلات يصدق عليها الحكم بنسبية الرؤية لدلالتها ، والنتيجة التى نخرج بها هى أنه حيث يكون الباحث متمكنا من الرؤية الرحبة لامتدادات مشكلته ، وحيث لا تستعصى المشكلة عليه فى موضوع الامتداد هذا ، أو الوزن ، أو الدلالة ، فثمة إمكانية بحثية مبررة أخلاقيا . ويدعم هذا التبرير أن هذا العالم سوف يكون أقدر من غيره على استخلاص معظم ما تنطوى عليه هذه المشكلة وحلولها من إمكانيات لمستقبل الجهود البحثية والتطبيقية .

يلزمنا قبل أن نعبر هذه النقطة إلى ما يليها أن نوضح ما يأتى : **إن جوهر المسئولية الأخلاقية هنا هو أن يكون العالم فى هذه المجتمعات النامية فى محاولة دائبة ، واعية ،**

للتأكد من أنه يقدم أفضل استثمار ممكن لوقتـــه وجهده ، وما ينفق له أو عليه من أموال ؛ لأن ظروف الحياة فى المجتمعات لا تسمح بالترف ، ولا بكثير من مظـــاهر اللهو والعبث التى يمكن أن تقع فى هذه المجالات مما تسمح به ظـــروف الحيـــاة فى المجتمعات المتقدمة حيث الوفرة هى القاعدة الأساسية .

٢ – العناية بـــ « تصميم البحث »

تتغلغل المسئولية الأخلاقية المتعلقة بكفاءة العالم فى نواح كثيرة من توظيفه هذه الكفاءة ، وخاصة فيما يتعلق بالعلوم السلوكية . ومن بين الأمور التى يجب إثارتها فى هذا المقام مسألة تصميمات البحوث التى يقوم بها العلماء . والمقصود هنا هو الإشارة إلى التصميم بأوسع معانيه ، وهو التخطيط بدءا من : (أ) اختيار عينات البحث ، (ب) العناية بتدريب الباحثين المساعدين ، أو باحثى الميدان ، وحسن تدريبهم ، (جـ) الأداة التى يستخدمها الباحث فى جمع مشاهداته ، أو بياناته ، من حيث كفاءة هذه الأداة وملاءمتها ، (د) طرق التحليل التى يستخدمها لاستخلاص النتائج السليمة مما جمعه من بيانات .

وفيما يلى نتحدث عن كل نقطة من هذه النقاط الأربع :

أ – اختيار عينات البحث

فى بحوثنا فى التعاطى طويل المدى للحشيش ، وقد أجريناها على عينات من الرجال مختلفة النوعيات والأحجام ، تبين لنا أن البحث عن ارتباط مباشر بين التعاطى وتدهور الأداء على عدد من المقاييس الموضوعية للوظائف النفسية مجهـــود لا يجدى ، فليس هناك ارتباط مباشر بين الطرفين ، بدليل تعارض النتائج فى الدراسات المختلفة للدارسين المختلفين . ولكن هناك ارتباط غير مباشر بين الطرفين المذكورين ، وتتدخل بينهما فى تحقيقه ثلاثة متغيرات معدلة moderator variables ، هى : التعليم ، والعمر ، وبعد « الريفية – الحضرية » ruralism - urbanism .

وقد نظرنا إلى هذه المتغيرات الثلاثة على أنها جوانب مختلفة لما يسمى عند المتخصصين فى علم النفس العصبى neuro psychology بـ « مستوى التنبه العصبى level of arousal » . ومن ثم فحيث يكون مستوى التعليم مرتفعا ، والعمر فى بدء الشباب ، والإقامة فى المدن الكبيرة ، يكون تعاطى الحشيش (تعاطيا طويل المدى) مصحوبا بأكبر قدر من تدهور الأداء . وحيث يكون مستوى التعليم منخفضا (أو حيث تكون الأمية) ، والعمر متأخرا ، والإقامة فى القرى ، ينخفض أو يتلاشى أى ارتباط بين التعاطى والأداء . وهذا بالفعل ما وصلنا إليه (Soueif, 1975; 1976 a; 1976 b) .

وتعتبر هذه النتيجة بالغة الأهمية فيما يتعلق بالموضوع الذى نناقشه فى مقالنا الراهن . ولكى ندرك حجم هذه الأهمية أو وزنها ، نتصور ماذا كان يمكن أن يحدث لو أننا - منذ بداية شروعنا فى إجراء الدراسة - كنا قد أخذنا عينات من المتعاطين أقرب إلى الأمية ، وإلى السن المتأخرة ، وإلى الريفية أو نصف الريفية . فى هذه الحالة كان حتما علينا أن نخرج بنتيجة مؤداها أنه لا توجد علاقة بين تعاطى الحشيش وتدهور الأداء . وفى نوع من الغفلة ، وهذا ما يحدث كثيرا ، ولأسباب متنوعة ، كنا سنضع هذا الاستنتاج فى صيغته المعممة[1] . وإذا أدخلنا فى حسابنا ما يقوم به «المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية» (وهو الجهة التى أجرينا بحوثنا المشار إليها تحت رعايتها الأدبية والمادية) من تقديم المشورة العلمية أحيانا لأجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية (وهى مهمة أسندها إلى المركز المرسوم بالقانون الصادر بإنشائه فى سنة ١٩٥٥) ، أدركنا مدى الحرج الأخلاقى الذى كنا سنتورط فيه كعلماء . فى

(١) وهو ما حدث فى بحث واسكو I.E. Waskow الذى نشرته سنة ١٩٧٠ لحساب المعهد القومى للصحة النفسية NIMH فى واشنطن ، حيث أجرت دراستها على رجال فى سن متأخرة ، متوسط معامل الذكاء لديهم أقل من ٩٠ (Waskow et al; 1970) . وشبيه بهذا ما حدث أيضا فى بحث روبين وكوميتاس V. Rubin & 1. Comitas الذى أجرى فى أوائل السبعينيات فى جامايكا ، حيث كانت عينات المفحوصين فى هذا البحث أقرب إلى الأمية والريفية (Rubin & Comitas, 1973) .

حين أن الوقاء الأوحد الذى وفر علينا ، وعلى المركز ، وعلى الدولة ، الوقوع فى هذا الخطأ هو مجرد الحرص لأسباب منهجية خالصة (أى لأسباب تتعلق بالكفاءة العملية) على تنويع العينة مع تكبير حجمها (إذ شملت ٨٥٠ متعاطيا و٨٣٩ حالة ضابطة من غير المتعاطين) ، وهذا ما مكننا فيما بعد من تفتيت هذه العينة إلى مجموعات فرعية ، متنوعة فيما بينها ، ومتجانسة بداخل كل منها ، مع استمرار احتفاظ هذه المجموعات الفرعية بأعداد كبيرة نسبيا بحيث تسمح ، بعد إجراء التحليلات الإحصائية المختلفة ، بالانتهاء إلى استنتاجات لا تقتصر دلالتها على الدلالات الإحصائية فحسب ، بل تتعداها إلى الدلالات الاجتماعية والإكلينيكية (Soueif 1975, 1976 a; 1976 b) .

يثير هذا الحديث عن اختيار عينات البحوث وما يستتبعه من مسئولية أخلاقية فى حالة علماء الدول النامية مسائل كثيرة ، أولاها : سؤال يلزمنا أن نجيب عنه سريعا ، ولو أنه لا يخصنا فى هذا السياق مباشرة ، ولكننا نجيب عنه لكى نزيحه من طريق التفكير فلا يبقى مصدرا لتشتيت الفكر . ألا يستتبع اختيار العينات مسئولية أخلاقية فى حالة علماء الدول المتقدمة ؟ والإجابة هنا هى : بلى ، فهو يستتبع فعلا هذه المسئولية ، ولكن ليس بالدرجة والإلزام اللذين يستتبعهما فى حالة علماء الدول النامية .

إلا أن السؤال الجوهرى الذى يستلزم المواجهة ، والذى يقوم فى واقع الأمر مقام الجذر وراء عدد كبير من الأسئلة الفرعية ، هو : لم هذا الاهتمام بموضوع العينات؟ أو ما هو التعميم المعقول الذى يمكننا الخروج به من مثال بحث تعاطى الحشيش الذى ضربناه ؟ وإجابتنا عن ذلك هى : إن خطوة اختيار عينات البحث تعتبر بالنسبة لسائر خطوات البحث ، أى بحث ، بمثابة الجذر بالنسبة إلى سائر أجزاء النبات . ومن ثم فإن أى خطأ يتسرب إليها (سواء أكان مقصودا أم غير مقصود) من شأنه أن يتسرب إلى مضمون جميع الخطوات التالية ، مهما يكن إتقانها من حيث الشكل . ويستوى فى هذا الكلام عينات الأشخاص (إذا كانت مفردات جمهور البحث أشخاصا) ،

أو عينات الآراء فى قضية بعينها (إذا كانت المفردات آراء) ، أو عينات السلوك (إذا كانت المفردات وحدات سلوكية معينة) .

ويتعرض الباحث عادة لإغراءات لا حصر لها للحيد عن القواعد المنهجية السليمة فى اختيار العينات ، منها : إغراء صغر الحجم ، وإغراء سهولة الوصول إلى الأفراد (أو المفردات) .. إلخ . وقد أثر ذلك بشدة فى مضمون العلوم النفسية كما نشأت داخل إطارات المجتمعات المتقدمة . مثال ذلك ما نلاحظه فى كثير من مراجعاتنا الحديثة لعدد من حقائق العلوم النفسية من أنها لا تنطبق إلا على شباب الطبقة المتوسطة من الذكور دون بقية الشرائح الاجتماعية ، مع أن هذه الحقائق تقدم فى المراجع فى صياغات معممة بحيث توحى بأنها صادقة صدقا محققا على أبناء وبنات جميع الشرائح الاجتماعية ، وهو ادعاء غير صحيح ، وأقل ما يقال فيه إنه دعوى لا يقوم عليها برهان واقعى ؛ لأن البحوث الميدانية والمعملية التى تستند إليها هذه الحقائق أجريت (فى أغلب الأحيان) على عينات من التلاميذ الذكور فى المدارس الثانوية والجامعات .

هذا الخطأ لا يجوز أن يتكرر الآن من علماء الدول النامية لأسباب متعددة ، نذكر منها ما يأتى :

١ - أن هذا نوع من الفاقد لا تقوى هذه الدول على تحمله ، لا من حيث حجم الإنفاق ، ولا من حيث عدد العلماء العاملين فى هذه الدول .

٢ - ولأن خبرة علماء الدول المتقدمة تقوم أمامنا الآن مفصحة عن كل ما تنطوى عليه من إيجابيات وسلبيات ، فمن ثم لم يعد أمامنا عذر ألا نستفيد من هذا التاريخ .

٣ - ولسبب ثالث بالغ الأهمية ؛ ذلك أنه يتعلق باختلاف كبير بين بنية المجتمع النامى وبنية المجتمع المتقدم فى أوروبا وأمريكا ؛ فالوزن النسبى لشريحة الطبقة المتوسطة ، وخاصة المتوسطة الصغرى من ساكنى المدن فى المجتمعات المتقدمة ، أكبر كثيرا من الوزن النسبى لهذه الشريحة فى المجتمع النامى ، هذا من الناحية

الكمية والكيفية ، ومن ثم فالأخطاء المترتبة على التعميم من بحث هذه الشريحة إلى بقية الشرائح الاجتماعية خطأ محدود نسبيا فى حالة المجتمعات المتقدمة ، فى حين أنه خطأ جسيم فى حالة مجتمعات العالم الثالث . ومن هذه الزاوية يلزمنا أن نقيم بحوث الزملاء فى وطننا ، أولئك الزملاء الذين يقتصرون فى بحوثهم على أخذ عينات من تلاميذهم فى المدارس والجامعات ، ثم يقدمون نتائجهم فى صياغات معممة . هنا تبدو الاتباعية أو المحاكاة الآلية لما يفعله علماء الدول المتقدمة ضارة أبلغ الضرر بالعلم الوليد فى مجتمعاتنا النامية ؛ لأنها (هذه المحاكاة) تصيب هذا العلم فى مصداقيته .

ب – العناية بتدريب الباحثين المساعدين ، وحسن الإشراف عليهم

لتدريب الباحثين المساعدين (فى الميدان أو فى العمل) هدفان : الكفاءة والأمانة. وقد تكلم دينر وكراندال (Diener & Crandal, 1978, 151) عن الدوافع المتعددة والمتنوعة التى تدفع بعض المساعدين أحيانا إلى التحيز أو التزييف الصريح للبيانات التى يتصدون لجمعها .

وما يهمنا فى هذا المقال هو أن نبين كيف أنه فى معظم البحوث السلوكية لا غنى للعالم عن استخدام عدد من الباحثين المساعدين ، وأن حصيلة عملهم فى نهاية الأمر تدخل فى نطاق مسئوليته هو قبل أى إنسان وقبل أية سلطة أخرى .

أما عن وجه الضرورة فى استخدام المساعدين فهو غالبا حجم البحث ؛ فكثيرا ما يتجه الباحث السلوكى إلى جمع بياناته على عدد كبير من الأفراد ، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج أو معايير ذات دلالة اجتماعية ، أو اجتماعية إكلينيكية . وأوضح الأمثلة فى مجالنا هو الجهود المبذولة فى تقنين الاختبارات والاستخبارات السيكولوجية ، أو فى تطبيقها على فئات اجتماعية عريضة فى إطار بحث مسحى كبير . وكلما كان البحث ذا أهداف تطبيقية صريحة ، كان الباحث أشد ميلا إلى تجميع بياناته على أعداد كبيرة . وفى هذه الحالة يجد الباحث نفسه مضطرا إلى اللجوء إلى الباحثين المساعدين لكى ينجز بحثه فى فترة زمنية معقولة .

والخطوة الأولى نحو تنفيذ هذا القرار تكون عادة باختيار مجموعة من الشباب ، والنظر فى تدريبهم على استخدام أداة معينة أو مجموعة من الأدوات المعملية أو السيكومترية . ويتجه التدريب غالبا إلى هدفين ، هما : الاستخدام الكفء للأداة أو الأدوات ، وفى الوقت نفسه إلى استخدامها على أساس تعليمات موحدة ، وذلك حتى يمكن تجميع المعلومات أو البيانات معا فى نهاية الأمر كأنما الذى قام بالتطبيق شخص واحد على درجة عالية من الاتساق الداخلى . ويتحمل الباحث الرئيسى المسئولية كاملة أمام الوسط العلمى ، وأمام السلطات الاجتماعية التى يجرى البحث لحسابها أو تحت رعايتها .. يتحمل هذه المسئولية سواء عن مستوى كفاءة المساعدين ، أو عن مستوى أمانتهم . وتترتب هذه المسئولية على حقيقة كونه ينفرد دون المساعدين بالتخطيط للبحث ابتداء من اختيار المجال ، وتحديد المشكلة ، إلى اختيار الأدوات أو تكوينها ، ووضع خطة التحليلات الإحصائية أو الرياضية .

وفى معظم الأحوال لا تظهر أسماء المساعدين ، ويقتصر الأمر فى النشر على ذكر اسمه وحده ، أو مضافا إلى أسماء الزملاء المشاركين فى التخطيط للبحث . وتترتب تلك المسئولية كذلك على حقيقة فنية مهمة ، مؤداها أن الوسط العلمى ينظر إلى الباحثين المساعدين كأنما هم جزء لا يتجزأ من أدوات الباحث. وفى هذا الصدد ، فإن ما يصدق على المقاييس والاختبارات والأدوات المعملية من مقتضيات التقنين يصدق أيضا على المساعدين . بعبارة أخرى : ينظر عادة إلى « الأداة + المطبق » على أنهما يكونان معا منظومة واحدة ، وبالتالى فأى عيب فى عمل المساعد شأنه شأن أى عيب فى الأداة ، والمسئولية فى الحالتين مسئولية العالم الذى قرر أن يستخدمهما .

ويخيل إلينا أن المخاطر المترتبة على استخدام المساعدين فى أعمال العلماء فى الدول النامية أكبر بكثير منها فى الدول المتقدمة ، وذلك لسبب رئيسى يتمثل فى ضعف «قيم العمل» عموما فى هذه الدول ، ولغلبة الطابع الشخصى على كثير من علاقات العمل فيها . فإذا أضفنا إلى ذلك انخفاض الأجر الذى هو آفة العمل فى هذه المجتمعات ، نقول إذا أضفنا هذه الأمور بعضها إلى بعض ، فثمة أخطار حقيقية تتهدد

أعمال العلماء من هذه الزاوية بصورة خاصة ، وبالتالى لابد لهم من التيقظ الشديد لمسئوليتهم الأخلاقية فى هذا الموضع ، ولا مهرب لهم من مواجهة هذه المسئولية إلا بإيجاد الحلول الابتكارية التى من شأنها أن تجعل المساعدين أهلا للثقة فى أدائهم الأعمال المنوطة بهم .

جـ – العناية باختيار الأداة أو بتكوينها

ثمة ميل عند كثير من الباحثين السلوكيين فى مصر إلى التفكير فى الأداة قبل الموضوع . وتشير خبرتنا إلى أن عددا غير قليل من البحوث المنشورة فى الميدان لم يقم أصلا للإجابة عن سؤال بعينه ، لكنه قام بمناسبة وجود أداة - سيكومترية غالبا - فى متناول الباحث . وهو وضع مقلوب تماما بالنسبة لما ينبغى أن يكون . ويتضح منه أن الباحثين مشغولون أساسا بالنشر ؛ أى بأن يجدوا ما ينشرونه . وبطبيعة الحال ، فإن وجود الأداة يوفر لهم هذه الفرصة إلى حد كبير . والنتيجة أن كثيرا من البحوث المنشورة لدينا (فى مجال العلوم النفسية) ليس سوى تطبيقات آلية لأداة أو لبضع أدوات ، وقد جرت على نتائج التطبيق بضعة تحليلات إحصائية من نوع ساذج غالبا.

والأصل فى استخدام الأداة فى أى بحث علمى أن تأتى تابعة لمشكلة البحث ؛ فانشغال الباحث بمشكلة بحثية معينة يأتى فى الترتيب الزمنى والمنطقى فى المحل الأول. وعندما يبدأ الباحث فى التفكير فى إحالة المشكلة إلى إجراءات ميدانية أو معملية ، يبدأ لديه الانشغال بالتفكير فى الأداة . وفى هذا المقام تتداعى إلى ذهنه مجموعة من الأسئلة تخص حسن اختيار هذه الأداة ، وأحيانا تتجه به هذه الأسئلة إلى التدبير لتكوين أداة تناسب مقومات البحث الذى هو مقبل عليه ، وبالتالى يثرى ميدان التخصص لا بالأفكار والمعلومات فحسب ، ولكن بالأدوات أيضا .

وهناك ميل آخر لدى كثير من علماء النفس فى مصر ، وفى الوطن العربى ، إلى استيراد أدوات جاهزة من الولايات المتحدة الأمريكية ، وإنجلترا بوجه خاص ، وتطبيقها كما هى ، أو بعد إدخال تعديلات طفيفة عليها ، ونشر نتائجها كما لو كانت تحمل صدقا ذاتيا لا علاقة له بالبيئة التى تم تكوينها أصلا فيها ،

والبيئـة الاجتماعية الحضارية التى يجرى التطبيق فيها. وقد يلقى الباحث- فيما ينشره - ببضع عبارات تشير إلى تنبهه إلى احتمال وجود تحيز حضارى فى الأداة يحتم التحفظ فى تقبل نتائج تطبيقها فى الإطار الحضارى المصرى أو العربى ، ولكنه لا يفعل أكثر من ذلك ، ومن ثم تكون هذه الكلمات من باب ذر الرماد فى العيون ، وربما كذلك من باب إغلاق المنافذ مقدما أمام محاولات النقد الجادة .

ومن المعلوم فى تاريخ استعمال المقاييس النفسية أنها تعرضت لكثير من النقد فى المجتمعات الغربية ؛ خاصة فى الثلاثينيات من هذا القرن ، لأنها كانت الأساس فى ظهور كثير من المعلومات المشوهة عن شرائح اجتماعية عريضة فى تلك المجتمعات نفسها ، وبالتالى فقد استخدمت أحيانا لتبرير عديد من المظالم الاجتماعية وتقنينها . وقد طبقت كذلك فى المستعمرات ، خاصة فى فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، لتبرير مظالم من نوع أسوأ . ومن ثم فإن استعمال الزملاء المصريين والعرب لهذه الأدوات على علاتها يعرضهم لمسئولية أخلاقية بالغة الثقل تجاه مواطنيهم . وتحتاج هذه المشكلة إلى مواجهة منهجية على مستوى عال .

ويدخل بعض الزملاء فى مشروعات علمية مشتركة مع بعض العلماء الغربيين ، والغالب فى هذه الأحوال أن تأتى المبادرة من الجانب الغربى ؛ لأنه لسبب ما يهتم بتجميع بيانات على اختبار أو مقياس تم تكوينه حديثا ، وهو يريد أن يستكمل هذه البيانات بمعلومات حضارية مقارنة . وكثيرا ما يكتفى الزميل المصرى أو العربى بجمع البيانات المطلوبة وإرسالها إلى الباحث الغربى فى صورتها الخام ، وهو عادة لا يتطوع بتحليلها محليا نظرا لما يتوقعه من متاعب فى هذا السبيل . وكثيرا ما يحدث أن يصر الجانب الأجنبى على أن يقوم هو بالتحليل لأسباب أو أغراض متنوعة ، وفى هذه الحال تنحصر مهمة العالم الوطنى فى إرسال البيانات فى صورتها الخام . وتكون المكافأة التى يتلقاها العالم المصرى أو العربى فى كثير من الحالات نشر بحث فى إحدى الدوريات الغربية المتخصصة بالاسمين معا : اسم العالم الغربى واسم العالم المصرى أو العربى .

وإذا غضضنا النظر عن احتمالات سوء النية السياسية أحيانا من الجانب الأجنبى (وهو أمر غير مستبعد) فالملاحظ عادة أن جل اهتمام الباحث الأجنبى فى مثل هذه

المشروعات ينحصر فى أداته الجديدة كما تبدو من منظور إطاره الحضارى ؛ أى أن الإطار الحضارى الأجنبى فى هذه الحالة يكون هو النقطة المرجعية التى تحدد معنى النتائج فى مجموعها . ومن ثم يبقى على الجانب المصرى (أو العربى) واجب الاهتمام بهذه الأداة من منظور إطاره الحضارى .. بعبارة أخرى : يبقى على الجانب الوطنى أن يعيد معالجة الأداة والنتائج لو أنه أدخل فى حسابه ما يمكن تسميته بـ « حد التصحيح الحضارى » ، والذى مؤداه أن تعاد صياغة الأداة بحيث تصبح علاقتها بالإطار الحضارى المحلى مكافئة لعلاقة الصيغة الأصلية بإطارها الحضارى الأصلى ، ثم تقدم النتائج المترتبة على هذا المنظور ، وهو واجب علمى قلما يتصدى له الزملاء الوطنيون .

ولا شبهة عندنا فى أنه واجب معقد ، ويحتاج إلى جهد شاق ، غير أن هذا لا يقلل من ضرورة القيام به . وفى السياق الراهن تبدو هذه الضرورة مترتبة على اعتبارات أخلاقية فى العلم . وربما كان الحل هنا - إذا تنبه الزملاء الوطنيون إلى هذا الواجب - يبدأ بأن يشترطوا تضمين هذا الجزء فى المشروع البحثى المشترك منذ البداية ، بحيث تحتوى نفقات المشروع الأصلى على تكلفة إجراء هذا الجزء أيضا ، وذلك حتى تكتسب الدراسة بجدارة البعد الحضارى المقارن ، وإلا فما معنى التعميم من إنجلترا أو من أمريكا إلى مصر فى غيبة هذا البعد وقد استوفى شروط التحقيق العلمى الرصين .

يتضح بعد هذه المناقشة ، أن موضوع اختيار الأداة أو تكوينها ينطوى على مشكلات ذات مضمون أخلاقى إلى جانب مضامينها الأخرى العلمية والتقنية . ومن الأهمية بمكان التنبه إلى العلاقة الوثيقة بين المضامين العلمية والتقنية من ناحية ، والمضامين الأخلاقية لهذه المشكلات من ناحية أخرى . فمسألة توفير شروط الكفاءة التقنية لهذه الأدوات قد تبدو مسألة علمية خالصة ، إلا أن النظرة الفاحصة اليقظة لا تلبث أن تكشف عن أبعادها الأخلاقية .. مثال ذلك حساب معامل الثبات لأدوات البحث ؛ فهذه خطوة تقنية يجب أن يقوم بها الباحث . ويترتب عليها من الناحية العملية الوصول إلى تقدير كمى لمقدار الخطإ المعيارى الذى تنطوى عليه أية نتيجة نخرج بها من تطبيق الأداة .

وبدهى أن ترشيد سياسات الدولة بناء على استخدام هذه الأدوات يعنى أن الدولة سوف تنفق أموالا ومجهودات فى اتجاه معين دون اتجاهات أخرى . وهنا بالضبط تبدو مسئولية العلماء فى هذا الموضوع ؛ فإذا كان الأساس الذى نقيم عليه مشورتنا كما نقدمها للدولة هو المعلومات التى تجمعت لدينا نتيجة لتطبيق أداة ضعيفة الثبات ؛ فمعنى ذلك أن احتمالات الخطإ فى النتائج التى خرجنا بها مرتفعة[1] ، وكذلك فيما نرتبه على هذه النتائج . وبالتالى فمع أن الأمر هنا لا يستوجب أن يمتنع العالم عن إبداء المشورة ، فإنه يلزمه - أخلاقيا - أن ينبه إلى حدود مشورته ؛ حتى يتاح لصانع القرار أن يوازن بين الأخذ بالنصيحة على علاتها أو ببدائل قد تتاح له من مصادر أخرى أو .. إلخ . وغنى عن البيان أن الأوجب أخلاقيا أن يبذل العالم جهدا إضافيا فى محاولة جادة لإعادة النظر فى كفاءة الأداة ، والعمل بما أوتى من علم بالتقنيات على رفع درجة ثبات الأداة قبل التقدم بها للحصول على معلومات تقدم لصانعى السياسات فى المجتمع .

وما يقال فى هذا السياق عن الثبات يقال عن الصدق ، وعن أحادية البعد ، وسائر الشروط التى من شأنها إذا توفرت للأداة أن تجعل منها (فعلا لا قولا) وسيلة لزيادة ضبط معرفتنا بالواقع ، وبالتالى زيادة الجدوى من استخدام الأداة فى ترشيد المعرفة العلمية وترشيد السياسات .

د - الحرص فى اختيار طرق تحليل البيانات

طرق تحليل البيانات التى يجمعها العالم السلوكى فى أى بحث يقوم به هى جزء لا يتجزأ من نسيج الفكر البحثى لدى العالم ، وعليها يتوقف وضوح الاستنتاجات التى يخرج بها من بحثه ، وثراؤها ، وقبل هذا وذاك صدقها أو مشروعيتها المنهجية .

ويبلغ تغلغل طرق التحليل فى فكر العلماء الآن أنها تتدخل بصورة حاسمة - منذ البداية - فى اختيار تصميم دون غيره من التصميمات لبحوثهم . فكون

(١) وتحسب بحساب معادلة الخطإ المعيارى للمقياس ، وهى معادلة يدخل فيها تقدير الثبات كأحد الحدود .

الباحث واضح الفكر منذ بداية الانشغال بمشروع بحثى معين ، يعنى أنه سوف يستخدم فى تحليل بياناته ، مثلا ، أسلوب تحليل التغاير ، وليس مجرد تحليل التباين ، يوجهه منذ البداية إلى أن يجمع بياناته- عن الظاهرة موضوع الدراسة - بطريقة معينة دون غيرها. وكونه يعرف مزايا وحدود التحليل العاملى يوجهه من حين لآخر إلى أن يثير أسئلة بحثية معينة ، وبالتالى يجمع معلوماته بالطريقة التى تناسب الرد على هذه الأسئلة عن طريق إجراء التحليل العاملى . وكونه يعرف قيمة التحليل اللابارامترى يكسبه الجرأة على أن يفكر فى اتجاه معين ، وأن يخطو خطوات بعينها لا يقدم عليها إذا ظل يخطط ويعمل فى ظل التحليل البارامترى .. وهكذا .

وجدير بالملاحظة فى هذا الصدد أن طرق تحليل البيانات ليست سوى وسائل ابتكرها العلماء على مر الأجيال ليتمكنوا بوساطتها من الخروج باستنتاجات معممة من مشاهداتهم الجزئية التى لا يفتئون يجمعونها ، وليتمكنوا - بالإضافة إلى ذلك - من إحكام العلاقة بين استنتاجاتهم من ناحية ومشاهداتهم من ناحية أخرى . ومعنى ذلك أن مجرد إتقان العالم للدراية بهذه الطرق وبكيفية استخدامها يضمن له درجة من الكفاءة فى جزء مهم من عمله . ليس ذلك فحسب ، بل ويضمن له درجة من الأمان ضد الزلل فى استنباطاته ، وهو أمر له مضامينه الأخلاقية بالنسبة لموقف العالم فى مجتمعه عموما من حيث إنه قيادة فكرية لهذا المجتمع فى مواجهة مشكلات الصناعة والزراعة والمرض والتربية .. إلخ . ويزداد وزن هذه المضامين الأخلاقية فى حالة علماء الدول النامية ؛ حيث العلماء عملة نادرة ، وحيث تنطوى تنشئتهم على اقتطاع مباشر من أقوات مواطنيهم الذين يعانون أصلا من شح هذه الأقوات بصورة تضنيهم فى الحاضر وتهددهم فى المستقبل .

وغنى عن البيان أن كل جديد فى طرق تحليل البيانات لم يبتكر على سبيل الترف الذهنى أو الزخرف فى النشر ، ولكنه ابتكر للتغلب على مشكلة كانت الطرق السابقة تعجز عن مواجهتها ؛ فالتحليل اللابارامترى ابتكر للتغلب على ضرورة

التسليم بمسلمات معينة حول توزيع متغيرات البحث فى المجمهور الأصلى الذى نستمد عينتنا منه ، وهو ما يفترضه أى باحث عند إجراء التحليلات الإحصائية البارامترية . وابتكرت تصميمات التجارب وطرق التحليل الإحصائى الخاصة بالبحوث التجريبية على الحالة الواحدة للتغلب على عجز طرق التحليل الإحصائى العادية عن الدخول فى هذا المضمار ، وتوقفها عند حدود التجارب التى تجرى على مجموعات . ثم إن هذا نفسه يمكن الدارسين من التعمق فى بحث «العمليات النفسية» دون التوقف عند سلسلة من النقاط الساكنة ، واعتبار هذه النقاط فى مجموعها ممثلة لعملية أو لعمليات بعينها ، وهو اعتبار تعسفى لا يقوم عليه دليل (Hersen & Barlow, 1984,p. 265) .

ومعنى ذلك أن الدراية بكل ما يجد من أساليب لتحليل البيانات من شأنه أن يزيد من قدرات الباحث ويمنحه مزيدا من حرية الحركة فى بحوثه ، وبذلك ينمى قدرته على أن يثير أسئلة لم يكن يقوى على إثارتها قبل أن تتيسر له الدراسة بهذه الأساليب الجديدة . ثم إنه يرفع مستوى تمكنه من الوصول إلى إجابات ذات معنى ، وفى الوقت نفسه تكون احتمالات صحة هذه الإجابات مرتفعة . والعلماء الذين يتنبهون إلى ذلك من أبناء المجتمعات النامية إنما يقدمون إلى مجتمعاتهم أفضل استثمار لما وضعته هذه المجتمعات فيهم من أموال وآمال .

٣ – تفسير النتائج والتعليق عليها

من الأقوال التى لم تعد تحتمل مزيدا من التأكيد ، أن النتائج الإحصائية لا تنطق بنفسها ، ولكن لابد للباحث من أن يتولى إنطاقها . وتدخل هنا ، بنصيب وافر ، كثير من القدرات التى لا يمكن للباحث أن يتهرب من مسئوليته عن تنميتها . ونخص بالذكر فى هذا المقام مدى استيعابه التراث البحثى الخاص بمشكلته البحثية ، ومستوى قدرته على الإفادة المثلى من هذا التراث ، ودرجة وضوح أبعاد المشكلة أصلا فى ذهنه ، سواء على المستوى النظرى ، أو على مستوى النتائج التطبيقية التى يمكن أن تترتب عليها .

ولمسألة تفسير النتائج والتعليق عليها أبعاد متعددة ، منها : المشروعية المنهجية للتفسير والتعليق المطروح فى ضوء طرق التحليل التى استخدمها الباحث ، وفى ضوء نوعية الأدوات التى استخدمها ، وكفاءتها . ومنها ثراء التفسير والتعليق من حيث الإيحاءات التى يقدمها بفتح منافذ لمزيد من البحث فى المستقبل . ومنها قدرة التفسير المطروح على أن يستوعب تفسيرات سابقة لبعض ظواهر فى الميدان نفسه بحيث تبدو تلك التفسيرات من خلال المنظور الجديد جزئية الصدق أكثر منها مرفوضة. غير أن البعد الذى يعنينا فى السياق الراهن هو البعد الأخلاقى ، وهو بعد بالغ التعقيد ؛ فهو يبدو وكأنه مترتب على الأبعاد سالفة الذكر .. هذا من ناحية .. ولكن من ناحية أخرى يبدو وكأنه فى مستوى تلك الأبعاد نفسها . ومع ذلك فالمجال لا يسمح بالإفاضة فى هذا المبحث ، ولذلك نقصد مباشرة إلى بيان الجوانب الأخلاقية لهذه الخطوة من خطوات البحث العلمى .

تبدو التفسيرات والتعليقات المطروحة بشأن بيانات بعض البحوث السلوكية منافية للشعور الواجب توافره عند الباحث بأن عليه مسئولية ثقيلة عن كل ما يقول وما يكتب . وفى السبعينيات من هذا القرن ، شهد مجتمع العلماء نموذجا متضخما لهذه الحقيقة يتمثل فى عدد لا يستهان به من البحوث السلوكية التى نشرت عن الآثار النفسية المترتبة على أو المصاحبة لتعاطى القنب لمدد طويلة . وكانت هذه التفسيرات والتعليقات تلقى صراحة أحيانا وتلميحا أحيانا أخرى . وكانت تلقى فى سياق التقارير العلمية المنشورة فى دوريات التخصص أحيانا ، وتقدم للقارئ غير المتخصص ، أحيانا أخرى ، فى مقالات مبسطة تنشر فى الصحف اليومية أو الأسبوعية . وكان تقديم هذه التفسيرات والتعليقات يصدر أحيانا عن علماء قاموا بأنفسهم بدراسات ميدانية أو معملية ، وأحيانا أخرى تصدر عن علماء يعلقون على بحوث غيرهم من الدارسين ويحملونها ما يتراءى لهم على البعد من تأويلات .. حدث ذلك فى أوروبا وأمريكا ، وحدث كذلك فى مصر .

ووجه الخطإ هنا أن أصحاب هذه التعليقات كانوا فى الوقت الذى يرفضون فيه الأخذ بنتائج البحوث التى تكشف عن وجود تدهور فى مستوى كفاءة عدد من الوظائف العقلية مصاحب للتعاطى طويل المدى أو مترتب عليه ويقررون أن البرهان فى مجموعه لايزال ضعيفا ، كانوا هم أنفسهم يرجحون البديل المقابل ، ومؤداه أن التعاطى طويل المدى لا يصحبه أى تدهور ، وكانوا يدعمون هذا الترجيح بكل التعبيرات المباشرة وغير المباشرة . والخطأ المشار إليه هنا ليس مجرد خطإ ينتمى إلى مجال المنطق أو النشاط المعرفى ، ولكنه خطأ أخلاقى أيضا ؛ لأن الموضوع الذى يتعلق به يمكن أن يترتب عليه سلوك ضار ، من جانب الفرد فى حق نفسه ، ومن جانب المجتمع فى حق أفراده . وفى هذه الحالة يكون أصحاب هذه التفسيرات والتعليقات ممن أسهموا باسم العلم ، وباستخدام سمعة العلماء ، فى الإضرار بالناس (Malcolm, 1975, 45) .

ومثال آخر من الأمثلة الجديرة بالذكر فى هذا الصدد : بحوث قياس الرأى العام ، والبحوث الشبيهة بها ؛ أى تلك البحوث التى تعتمد على استثارة أحكام وقياس وتغيير اتجاهات نحو موضوعات محددة . فى هذا المجال لا يستطيع الباحث أن يتنصل من مسئوليته الأخلاقية عن التفسيرات والتعليقات التى يقدمها بشأن نتائج التحليلات الإحصائية لبياناته التى جمعها .

وأضعف الإيمان فى هذا الصدد أن يراعى الباحث قواعد المشروعية المنهجية فى صياغة تفسيره . ومع ذلك فحتى أضعف الإيمان هذا يضرب به عرض الحائط أحيانا . والأمثلة المحلية على ذلك متعددة ، مع تفاوت فى الدرجة التى تتجاسر بها على ما هو حق وما هو أخلاقى .

والواقع أن المجالين اللذين ذكرناهما - مجال بحوث المخدرات ، ومجال بحوث الرأى العام والاتجاهات - لم يذكرا على سبيل الحصر ، ولكن على سبيل التمثيل فحسب . والقاعدة العامة التى يمكن أن نؤكدها هنا هى : أنه كلما كان البحث أقرب إلى فئة البحوث التطبيقية ، كانت الانعكاسات الأخلاقية لتفسيرات العالم وتعليقاته

أوضح ، وكانت مسئوليته فى هذا الصدد أوجب . هذا الكلام يصدق على البحوث السلوكية ذات الأهداف التطبيقية أيا كان مجالها .

٤ – كتابة التقرير العلمى ونشره

تعتبر كتابة التقرير العلمى ونشره خطوة مهمة على طريق ممارسة البحث العلمى ؛ إذ إن الكتابة والنشر هما الوسيلة المتاحة أمام الباحث لكى يكسب أفكاره ونتائجه قيمة تبادلية ، وبالتالى تصبح جزءا من ثروة عالم التخصص ، ويتاح للعقول أن تستوعبها وتستخدمها فى تحقيق الخطوات التالية من التقدم .

وقد أفاض دستور المعايير الأخلاقية لجمعية علم النفس الأمريكية فى الفصل الخامس (من طبعته الصارة سنة ١٩٥٣) فى شرح جوانب المسئولية الملقاة على عاتق الباحثين فيما يتعلق بكتابة البحوث ونشرها . وتدور معظم الأفكار الواردة فى هذا الفصل حول حقوق الملكية ، ملكية الزملاء والمؤسسات ممن شاركوا فى إجراء البحث بالجهد أو بالمال أو بالرعاية ، وحق سرية المعلومات بالنسبة للمتطوعين ، والحد الأدنى من المعلومات التى يجب نشرها بالنسبة للأدوات الجديدة .

أما الجديد الذى يعنينا فى المقام الراهن ، فهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم « ما للهوية القومية على الكاتب من حقوق » ؛ فالباحث يحمل هوية قومية معينة ، هى فى الحالة التى تعنينا « الهوية المصرية – العربية » . وهذا نوع من الانتماء يوجب على حامله مسئولية أخلاقية نحو الجماعة التى ينتمى إليها . ويتمثل الحد الأدنى لهذه المسئولية فى واجب الإسهام فى المحافظة على كيان هذه الهوية ، وعلى سلامة حدودها . فإذا تنبهنا إلى أن أحد مقومات هذا الكيان هو اللغة ، اتضح لنا الطريق إلى فهم المسئولية الأخلاقية التى يحملها الباحث نحو هويته القومية عند كتابة التقرير العلمى ونشره .

وتتلخص معالم الطريق هنا على النحو الآتى : المفروض أن أى بحث يقوم به العالم لابد وأن يقدم فيه عنصرا جديدا ، سواء فى المنهج أو فى المضمون الفكرى ،

أى إنه لابد وأن ينطوى على قدر من الابتكار . وهنا تبدأ مشكلة الباحث مع اللغة ؛ فبقدر ما يحمل فكره العلمى من معاناة ابتكارية ، تكون معاناته مع اللغة ليجد الصيغة الملائمة أو المصطلح المناسب لتثبيت هذا الفكر وإكسابه قسماته الدقيقة وتنشئة كينونته الاجتماعية . وتتفاوت خبرات الباحثين المختلفين فى جهودهم اللغوية التى يبذلونها فى هذا الصدد ، فبعضهم يحتاج إلى إدخال تعديلات طفيفة على تعريف بعض المفاهيم ، وبعضهم يحتاج إلى وضع تعريف إجرائى متكامل لمفاهيم أخرى ، وبعضهم يصل به الأمر إلى حد صياغة مصطلح جديد لمفهوم جديد . ومهما قيل فى هذه الجهود من أنها محدودة ، أو أنها هامشية إذا ما قورنت بجهود الأدباء واللغويين ، فالحصاد النهائى لها لا يمكن التقليل من شأنه فى إثراء اللغة القومية وتطويرها .

وربما كانت أخطر جوانب الإثراء ما يمكن تسميته بترسيخ قواعد الخطاب العلمى ؛ ذلك أن قواعد الخطاب العلمى تتجاوز حدود المصطلحات المفردة ، والتعريفات المحدودة ، وتتجاوزها إلى النظر فى المبادئ التى يجب أن تنتظم السياق الذى تقدم من خلاله ، والسياق هنا هو الأسلوب ؛ فللخطاب العلمى مبادئ أسلوبية عامة نحتكم إليها ، وهى التى تفرق بينه وبين الخطاب الأدبى ، أو الخطاب السياسى ، أو الخطاب الإعلامى . ومع رسوخ هذه القواعد ، واستقرار السمات الفارقة بين قواعد الخطاب العلمى والصيغ الحاكمة لغيره من أنواع الخطاب ، تتخلق فى وجدان الأمة شيئا فشيئا تقاليد بالغة الأهمية فى حفر القنوات المناسبة لمسار الفكر الموجه والفكر الناقد فى هذه الأمة .

ويكفى للدلالة على أهمية هذا البند فيما يتعلق بالموضوع الأساسى الذى نحن بصدده أن يتوافر لنا حد أدنى من العلم بالتاريخ الحديث بحيث نستطيع إعادة النظر فى المهام التى كان الاستعمار الغربى يقوم بها فى المغرب والمشرق العربى ، وكيف أن تخريب الهوية القومية كان هدفا رئيسيا بين هذه المهام ، وكيف أن تعطيل نمو اللغة القومية والعمل على إفقارها كان من بين الوسائل الفعالة التى استعين بها فى هذا الصدد .

والخـلاصة :

- أن الكفاءة العلمية للباحثين مسألة أخلاقية ، إلى جانب كونها مسألة أكاديمية.
- وأن المسئولية الأخلاقية تنشأ إزاءها بمجرد أن يعى الباحث نفسه كباحث .
- وأن هـذه المسئولية تتضاعف فى حالة علماء المجتمعات النامية ، مقارنين بزملائهم فى المجتمعات المتقدمة .
- أما أين نرى الوجه الأخلاقى للمسئولية فى عملية الممارسة للبحث العلمى ذاته.. فقد أوضحنا أن هذا الوجه يظهر لنا فى جميع المراحل الكبرى لمهمة إجراء البحث العلمى : فى اختيار مشكلة الدراسة ، وفى وضع التصميم اللازم لهذه الدراسة بكل ما يتضمنه التصميم من خطوات تفصيلية ، وفى تفسير النتائج والتعليق عليها ، وفى كتابة تقرير البحث ونشره .

المصـــادر

American Psychological Association. *Ethical standards of psychologists*, 1953.

Diener, E. & Crandall, R. *Ethics in social and behavioral research*, Chicago: The Univ. of Chicago Press, 1978.

Hersen M. & Barlow, D.H. *Single case experimental designs*. New York: Pergamon, 1976.

Malcolm, A.I. *The craving for the high*, Canada: Pocket Book, 1975.

Rubin, V. & Comitas, L. Effects of chronic smoking of cannabis in Jamaica. A report by the Research Institute for the study of Man to the Center for Studies of Narcotics and Drug Abuse, National Institute of Mental Health Contract No HSM- 42-70-97, 1973 (mimeographed).

Soueif, M.I. Chronic canabis users: Further analysis of objective tests, *Bulletin on Narcotics*, 1975, 27/4, 1-26.

Soueif, M.I. Some determinants of psychological deficits associated with chronic cannabis consumption, *Bulletin on Narcotics*, 1976, 28/1, 25- 42.

Soueif, M.I. The differential association between chronic cannabism and impairment of psychological function: A theoretical framework, Papers presented at the 6 th *International Institute on the Prevention & Treatment of Drug Dependence*. Hamburg, Germany, 28 June to 2 July 1976, E.G. Tongue & L. Graz eds., Lausanne: I.C.A.A., 1976, 106- 118.

Waskow, I.E., Olsson, J.E., Salzman, C., Kats, M.M. and Chase, C. Psychological effects of tetrahydrocannabinol, *Arch. Gen. Psychiat.*, 1970, 22, 97- 107.